

## التحقيق الجنائي: خطوة نحو الإصلاح لكن ماذا عن احتمالات التعثر؟

هذا القرار اعتبره رئيس الحكومة حسان دياب تاريخياً في لبنان إذ "سيشكل تحولاً جذرياً في مسار كشف ما علما أن التحقيق الجنائي يتعمق في البحث وصولاً الى . "حصل على المستوى المالي من هدر وسرقات إلتفتيش عن مخالفات وجرائم مالية كاختلاس الاموال والاحتيايل والغش، انطلاقاً من حسابات ومستندات. فيختلف عن التدقيق المالي المحصور بدراسة مستندات ومطابقتها مع الحسابات ومقارنة أرقام ببعضها البعض.

أنّ "التدقيق tayyar.org رئيس منظمة "جوستيسيا" الحقوقية المحامي الدكتور بول مرقص، يشرح عبر الجنائيّ هو مسار يستمرّ لأشهر وهو تدقيق تشريحي يبحث في الخلفيات. ويكون هذا التدقيق عادة تمهيداً لتكوين ملف قضائيّ جزائيّ، معطياً مثلاً على ذلك التدقيق الذي حصل مع حكومة بورييس يلتسن بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، عندما كلفت شركة تدقيق عالميّة بنفس المهمة

لكن إلى أي مدى يمكن لشركة التدقيق التعمق نسأل مرقص، فيجيب بارتباط ذلك بنطاق المهمة التي يجب الذي أبدى ملاحظاته KPMG تحديدها في العقد. ويأمل في أن يكون النص واضحاً خلافاً لما كان عليه العقد عليه.

عدم وضوح النص لناحية إنهاء التزام الشركة tayyar.org ومن أبرز هذه الملاحظات التي حصل عليها تحت ذريعة التغيير في المناخ السياسي. إذ رأى مرقص أن هذا البند يعطي الشركة الحق في إنهاء الإلتزام بأثر فوري في أي وقت إذا كان هناك في رأيها تغييراً كبيراً في المناخ السياسي (عبارة واسعة ومبهمه). بمعنى أن هذا البند يسمح لها بالتذرع بهذه التغييرات السياسية غير المحددة مسبقاً وبالتالي التنصل من موجب تسليم أي تقرير لأي مرحلة من المراحل

ملاحظة أخرى تتعلق باجراءات التحقيق أباها رئيس منظمة جوستيسيا. إذ نص العقد على أنه في حال اكتشاف ما يدل على وجود غش أثناء التدقيق، يمكن للشركة إتخاذ تدابير وإجراءات إضافية (عبارة واسعة ومبهمه)، ذلك بغض النظر عن مدى الغش الحاصل، لتقييم ما إذا كان الغش متوافراً. وبالتالي فقد رأى مرقص أن عبارة إتخاذ "إجراءات إضافية" واسعة الإطار ومبهمه، الأمر الذي يفتح مجالاً للجدل والتوسع بالتفسير كما والتعسف في استعمال هذا الحق تجاه لبنان

أما بالنسبة للوصول إلى المعلومات فقد بقي العقد مبهماً أيضاً. إذ كان ينص على إمكانية تسليم مستندات أو تقارير لأي طرف ثالث أو الإفصاح عن أي معلومات متعلّقة بالمهمة دون أخذ موافقة الدولة اللبنانية والإكتفاء بإعلامها مسبقاً ذلك في حالة الضرورة وتلقائياً دون تحديد الحالات بشكل حصري

إذا هي ملاحظات ثلاث من أصل ١١ سلّمت إلى الحكومة اللبنانية في خصوص عقد التدقيق المالي، أما اليوم وتعليقاً على سؤال حول إمكانية نجاح مهمة التحقيق الجنائي يرد مرقص بجملة تساؤلات هل تمت العودة إلى قانون النقد والتسليف وقانون إنشاء المصرف المركزي اللذين يمنحانه خصوصية واستقلالاً مالياً وإدارياً واستقلالية أشخاص القانون العام؟ ألا يجب أن يوافق المجلس المركزي الذي يدير مصرف لبنان على هذه التحقيقات في ظل الاستقلالية وهل سيوافق؟ كيف سيراعي التحقيق السرية المصرفية

التي رفعت حصراً بموجب القانون الصادر في ال ١٩٥٦ لصالح هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان للاطلاع على الحسابات المدينة فقط لا الدائنة؟ وهل سيطال التحقيق الجنائي لجنة الرقابة على المصارف؟ وهل وجدت الإرادة فعلاً بالتضحية بزبائن الجماعات السياسية في حال التوصل إلى نتائج تصلح كمادة للملاحقة؟ بمعنى آخر، هل ستم الملاحقة وهل أن الجماعات السياسية لن تحمي المحسوبين عليها؟ وأخيراً وليس آخراً، كيف ستتعاطى النيابة العامة التمييزية مع هذه التحقيقات، فهل ستركن إليها لاتخاذها كمادة أمام القضاء وعلى أي أساس؟

سلسلة من التساؤلات القانونية المشروعة يطرحها مرقص حتى لا تصبح هذه التحقيقات حبراً على ورق لكثير من الملفات السابقة، مصطدمة تارة بالزبائنية السياسية وطوراً بالصاحيات. فيما يبقى المال المنهوب مجهول الوجهة رغم الملايين التي ستبكبدها الدولة من أجل كشف الحقائق

[https://www.tayyar.org/News/Lebanon/363062?fbclid=IwAR09P\\_DdmjlmGmuMLDO-xgF9dji2u9UxAgMXmuX5RUBlu4TCof7SuWlrS1Y](https://www.tayyar.org/News/Lebanon/363062?fbclid=IwAR09P_DdmjlmGmuMLDO-xgF9dji2u9UxAgMXmuX5RUBlu4TCof7SuWlrS1Y)